رأي أ.ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات السّامية

– عرض وتوجيه –

د. عبد القادر سلاّمي

جامعة تلمسان.

ترمي هذه المداخلة إلى الوقوف مليّاً (عرضاً وتوجيهاً)مع ما ذهب إليه المستشرق الألماني أ. ولفنسون في كتابه" تاريخ اللغات السّامية"من أمر سيادة العقلية الفعلية على اللغات السّامية،ومنها اللغة العربية،من حيث كان الفعل فيها كلّ شيء، تتكوّن منه الجملة ويخضع له الاسم والضمير ويرتبط به الضّمير ارتباطاً وثيقاً،ولجمهور الأسماء أفعال مستخدمة.أما اللغات الآرية، فأصل الاشتقاق فيها هو المصدر الاسمي، وعن الفرس، الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية، انتقل ذلك إلى العرب.

أولاً–من تاريخ المسألة:

اختلف العلماء في مدار الاشتقاق، فذهبت طائفة منهم إلى أن الكلم بعضه مشتق ، و بعضه غير مشتق و ذهبت طائفة من متأخري فقه اللغة إلى أن الكلم كله مشتق، وقد نسب هذا المذهب إلى الزجاج (ت 311هـ).و قال بعضهم أنّ سيبويه (ت180 هـ) كان يرى ذلك . وزعم قوم من أهل النظر أنّ"بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق "،[1]وهو رأي علمي جدير بأن ننتصر له ،و هو ما ذهب إليه أغلب المؤلفين في اللغة.[2]

كما اختلف العلماء في أصل الاشتقاق،فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق،و أن الفعل مشتق منه . و ذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، و قد اعتمد كل منهما حججا أكثرها منطقي لتأييد وجهة نظره،وقد أورد" أبو البركات ابن الأنباري (ت577هـ) هذه الحجج مفصلة في كتابه"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين "نذكرها ملخصة فيما يلي:[3]

1- حجج البصريين:

أ- إن المصدر يدل على زمن مطلق، أما الفعل، فيدل على زمن معين و بما أن المطلق أصل للمقيد و كذلك المصدر أصل للفعل.

ب- إن المصدر اسم، و الاسم يقوم بنفسه و يستغني عن الفعل؛ لكن الفعل لا يقوم بنفسه بل يفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه و لا يفتقر لغيره أولى بأن يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ج- إن المصدر إنما سمي كذلك لصدور الفعل عنه.

د- إن المصدر يدل على شيء واحد هو الحدث. أما الفعل، فيدل بصيغته على الحدث و الزمن، و بما أن الواحد أصل اثنين كذلك المصدر أصل للفعل.

هـ- إن المصدر له مثال واحد: كحمل و أخذ، و الفعل له أمثلة مختلفة، و بما أن الذهب نوع واحد و ما يوجد صور و أنواع أخرى.

و- إن الفعل يدل بصيغته على ما يدل عليه المصدر، فالفعل حمل مثلا يدل على ما يدل عليه الحمل، الذي هو المصدر و

ليس العكس صحيحاً،و لذلك كان المصدر أصلا و الفعل فرعا، و لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل.

2- حجج الكوفيين :

أما الكوفيون فذهبوا،إلى أن المصدر مشتق من الفعل و فرع عليه نحو كتب كتابة ، و قام قياما ، و انتشر انتشارا ، و استفسر استفسارا.

أ- إن المصدر يصح لصحة الفعل و يعتل لاعتلاله نحو، قَاوَمَ قِوَاماً،فيصح المصدر لصحة الفعل و نقول قام قياما فيعتل لاعتلاله و أصله قوام قواما.

ب- إن الفعل يعمل في المصدر نحو: لقيتك لقاءً، و صافحتُك مصافحةً حارَّةً، فالمصدر منصوب على المفعولية المطلقة، و عامل النصب فيه فعله، فوجب أن يكون فرعا له، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ج- إن المصدر يذكر توكيدا للفعل نحو: شدَدْت الحبل شدّاً و لا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكد فدل على الفعل أصل،و المصدر فرع.

د- إن ثمة أفعالا لا مصادر لها وهي : نعم و بئس و عسى و ليس وحبذا ، فلو كان المصدر أصلا لما خلت من هذه الأفعال لاستحالة وجود فرع من غير أصل .

هـ- إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. و الفاعل وضع له (فعل و يفعل) فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصل للمصدر.

ثانياً- أصل المشتقات في الميزان:

انتصر ابن الأنباري (ت577هـ) للمدرسة البصرية، لأنه كان بصري المذهب.و ردّ على حجج الكوفيين على الترتيب فقال:[4]

- هذا دليل مردود، لأنا أجمعنا على أن الحروف و الأفعال تعمل في الأسماء، ولا خلاف في أن الحروف و الأفعال ليست أصلا للأسماء فكذلك هاهنا .

- هذا دليل مردود لأننا نقول: جاءني زيدٌ زيدٌ ، و رأيت زيداً زيداً، ومررت بزيدٍ زيدٍ، و الثاني توكيد للأول في هذه المواضيع ، وليس مشتقا منه ، ولا فرعا عليه . فكذلك هاهنا.

- إن الفرع قد يستعمل و إن لم يستعمل الأصل، و لا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا، ولا الفرع عن كونه فرعا، فقد قالوا:(طيرٌ عبَابيد) أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع و إن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، و قالوا:(طيرٌ أبابيل)،[5] أي: جماعات و هو جمع لا واحد له في أقوال النحويين.و هناك أيضا المصادر التي لا أفعال لها نحو: وَيْلَهُ و وَيْحَهُ.

على أنّ من العلماء المحدثين من انتصر للنظرية البصرية؛ فهذا صبحي صالح يقول: " لو كانت موازنة العلماء - في بحث أصل الاشتقاق - بين الفعل و المصدر لرأينا عبثا ضائعا ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل الاشتقاق و لما ترددنا قطُّ في أن المصدر أجدر أن يكون هو أصل المشتقات كلها". [6] و وهو مذهب ارتضاه سعيد الأفغاني من منطلق أنّ:" المصدر بحق يدل على الحدث، والفعل يدل على حدث و زمن.و الأسماء المشتقة تدل على حدث و زمن مع

زيـــادة ثالثة كالدلالة على الفاعل أو المفعـــول أو التفضيل أو المكـــان ، فهذه الكثـــرة من المشتقـــات التي جعلت للغـــة سعتهـــا و مرانتهـــا أخذت مـــن المصـــادر التي هـــي جميعـــا مـــن أسمـــاء معـــان".(7)

و مع ذلك فإنّه يظلّ من العسيـــر علينـــا ترجيـــح أحد الرأيـــين عـــلى الآخـــر؛ لأن كل منهما،على نحو ما رآه السيوطي(ت911هـــ)، اعتمـــد علـــى دلائـــل قـــاطعـــة وحجـــج دامغـــة.ولـــم يبـــق أمامنـــا إلا الاعتمـــاد على قرائـــن أخرى تعتمـــد على التغييـــرات الحاصلـــة بين الأصـــل المشتـــق منـــه والفـــرع المشتـــق و هـــي خمسة عشـــر علـــى التوالـــي:(8)

الأول: زيـــادة حركـــة ، كعلـــم و علـــم .

الثاني : زيـــادة مـــادة ، كطالـــب و طلـــب .

الثالث : زيـــادتهمـــا ، كضـــارب و ضـــرب .

الرابع : نقصـــان حركـــة ، كالفـــرس مـــن الفـــرس .

الخامس : نقصـــان مـــادة ، كثبـــت و ثبـــات .

السادس : نقصانهمـــا ، كنَزَا و نـــزوان .

السابع : نقصـــان حركـــة و زيـــادة مـــادة ، كغضْـــي و غضـــب .

الثامن : نقصـــان مـــادة و زيـــادة حركـــة ، كحـــرم و حرمـــان .

التاسع : زيـــادتهمـــا مـــع نقصانهما ، كاسْتَنْـــوَق مـــن الناقـــة .

العاشر : تغايـــر الحركتيـــن ، كبَطِـــر و بَطَـــرا .

الحادي عشر :نقصـــان مـــادة و زيـــادة أخرى و حـــرف،كاضْرِبْ مـــن الضـــرب.

الثاني عشر : نقـــص مـــادة و زيـــادة أخـــرى ، كرَاضِـــعٍ مـــن الرَّضاعـــة.

الثالث عشر:نقـــص مـــادة و زيـــادة أخرى و حركة،كخاف مـــن الخـــوْف لأن الفـــاء ساكنـــة في خـــوف لعـــدم التركيـــب .

الرابع عشر:نقصان حركة و حرف و زيادة حركة فقط، كعِدْ من الوَعْد؛ فيه نقصان الواو وحركتها و زيادة كسرة .

الخامس عشر:نقصان حركة و حرف و زيادة حرف ، كفاخَر من الفخار ، نقصت ألف و زادت ألف و فتحة .

أمّا تردُّد الكلمة بين أصلين في الاشتقاق فيطلب الترجيح و له وجوه:(9)

أحدهما:الأمكنية ؛ كمَهْدَدُ (*) علماً من الهد أو المهد، فيُرَدُّ إلى المَهْد؛لأن باب كرم أمكنُ و أوسعُ و أفصحُ و أخفُّ من باب كرّ فيرجَّح بالأمكنية .

الثاني:كون أحد الأصلين أشرف؛ لأنه أحق بالوضع له و النفوس أذْكرُ له و أقبَلُ ، كدَوَران كلمة " الله "-فيمن اشتقّها- بين الاشتقاق من أَلِه أو لوه(*) أو وَلِهَ (*)؛ فيقال:من أَلِه أشرف و أقرب.

الثالث :كونه أظهر و أوضح كالإقبال و القبل.

الرابع : كونه أخصّ فيرجَّح على الأعم ،كالفضل و الفضيلة ،و قيل عكسه .

الخامس: كونه أسهل و أحسن تصرفاً،كاشتقاق المعارضة من العَرْض بمعنى الظهور ومن العُرْض وهو الناحية ، فمن الظهور أولى.

السادس:كونه أقرب والآخر أبعَد؛كالعُقار يردُّ إلى عَقْر الفهم؛لا لأنها تسكر فتعقر صاحبها.

السابع:كونه أليقُ، كالهِدَايَة بمعنى الدلالة لا بمعنى التقدُّم من الهَوَادَى بمعنى المتقدِّمات.

الثامن : كونه مطلقاً فيرجَّح على المقيَّد كالقُرْب و المُقاربة .

التاسع : كونه جوهراً و الآخر عرَضاً لا يصلح للمصدريّة،و لا شأنه أن يُشتقّ منه؛فإن الردَّ إلى الجوهر حينئذ أولى؛ لأنه الأسبق،فإن كان مصدراً تعيّن الردُّ إليه؛ لأنّ اشتقاق العرب من الجوهر قليلٌ جدّاً، والأكثر من المصادر، ومن الاشتقاق من الجواهر قولهم: استحجرَ الطّين ، واستنْوَق الجمَل.

ثالثاً:رأي ولفنسون في المسألة:

ذهب ولفنسون مذهب الكوفيين مستأنسا بالدراسات اللغوية المقارنة، و بما تيسر له من معرفة بالفصائل اللغوية المختلفة في اللغات السامية بالجامعة المصرية سابقا،فقال معقّباً:"و قد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات و الصيغ، و لكن هذا الرأي خطأ -في رأينا- لأنه يحصل أصل الاشتقاق مخالفا لأصله في جميع أخواتها السامية و قد تسرب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون في مصدر اسمي. أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء، فمنه تتكون الجملة، و لم يخضع الفعل للاسم الضمير. بل نجد الضمير مسندا إلى الفعل و مرتبطا به ارتباطا وثيقا".(10)

وانتهى ولفنسون إلى القول بتفرّده من بين المستشرقين بهذه النظرية الخاصة(نظرية العقلية الفعلية في اللغات السامية)، "إذ لم يشر إليها أحدٌ من علماء الإفرنج".(11)

رابعاً–ملاحظات نقدية:

وإذا كان لنا أن نبدي رأياً في المسألة فإننا نقول:

1- إنّه إذا صحّت أصالة الفعل في اللغات السّامية فقياس العربية عليها خطأ؛لأنّ مثل هذه الأحكام لا يعمّم، وهو أمر حسمه السيوطي،وهو ما أوردناه في موضع سابق من هذا البحث.

2- ثم إنّ العقلية الفعلية في اللغات الآرية أظهر فيها في العربية،إذ لا تكاد تخلو جملة فيها من فعل.

3- وإذا كان في العربية لجمهور الأسماء أفعال، فإنّ فيها عشرات لجمهور الأفعال عشرات الأسماء،من نحو:صَنَع، مصنع، التصنيع، والمتصنّع.

4- إنّ الفعل إخبارٌ عن وقوع أو شيءٌ يُطلب وقوعه قبل معرفته وتسميته. وعلى هذا يجب أن يكون المصدر حاضراً في الذّهن حتّى يُبنى عليه الفعل المشتق.والمشتق أيضاً صفة بالحدث بذات(نائم).فذكر المصدر حاضر فيه دائماً، ولذلك يجب أن يكون المصدر من النّاحية اللغوية أسبق من الفعل وسائر المشتقات الأخرى.إنّه كَونُ الحدث وحصوله ووقوعه. ونشوء اللغة لدى الأطفال يظهر فيه الاسم على الفعل والمشتق.أما من الناحية العقلية، فلا يُتصوَّر فعلٌ أو مشتقّ إلاّ وفيه معنى المصدر.فالطّفل الذي لا يعرف معنى الفعل يستخدم الإشارة للدلالة على عليه.أما الاسم فيلفظه.

5- إنّ قولنا إنّ الفرس نقلوا إلى العربية صورة المصدر فهو كلام يحتاج إلى دليل، وإن وجد منهم من كان من أصل فارسي، إلاّ ذلك لا يمثّل قاعدة عريضة يمكن اعتمادها منطلقا لهذا النقل أو ذاك.فلدينا ابن أبي إسحاق الحضرمي، والأخفش الأكبر والأوسط، والخليل، وغيرهم لا يعرفون اللغة الفارسية.

6- هذا، ونزعم أن قوله تعالى:﴿ وعلّم آدم الأسماء كلّها﴾[12] يحتمل تقدّم الاسم على الفعل؛ لأنّ الأسماء أكثر تمكّنا من غيرها من الأفعال والحروف والتي يُفترض أن تكون لها أسماء كذلك.فـــ(كَتَبَ) اسمٌ لفعل الكتابة، و(إلى) اسم حرف جر لبلوغ الغاية، وللاسم اسم لايعبّر عنه بحرف أو فعل.

وخلاصة القول: إنّ أسبقية المصدر هي افتراض عقلي ولغوي، وإن كانت لا تعني أن المصدر موجود دائماً قبل غيره، فقد يكون قبله أحياناً اسم ذات(*) أو اسم فعل أو جملة ،(كما في نحو قولنا: أبحر، وكبّر،فأبحرت في البحر، وكبّر من الله أكبر).

و لئن ذكر بعض القدماء أنّ أسبقية المصدر افتراض وليست واجبة الحدوث في كلّ مادة لغوية فإننا نميل بذلك إلى القول:إنّه إذا كان لا بدّ من أسبقية فالمصدر صاحبها ثمّ يكون الفعل والمشتقّات والأسماء الجامدة.

ولعلّ فيما سقناه من شواهد وملاحظات يمكننا من القول في اطمئنان بما قال به ألبرت ديتريش ، وهو أحد المهتمّين بعلم الشرق جغرافية وتاريخاً وحضارة وآثاراً: إنّ" المستشرق هو ذلك الباحث الذي يُحاول دراسة الشرق وتفهّمه.ولن يتأتى له الوصول إلى نتائج سليمة في هذا المضمار ما لم يُتقن لغات الشرق".[13]وهو قول نجد فيه منطلقاً آخر لتكوين موقف من أمر الاستشراق من حيث خدمته للغة العرب من عدمها.[14]

الحواشي

(1) المزهر في علوم اللغة و أنواعها،348/1 .

(2) الاشتقاق و دوره في نمو اللغة ، ص 65-66 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، 235/1-238 (المسألة 28).

(4) نفسه،240/1-241.

(5) من قوله تعالى:﴿ وأرسل عليهم طَيْراً أبابيلَ ﴾. الآية 3 من سورة الفيل.

(6) دراسات في فقه اللغة ،ص 181.

(7) في أصول النحو ،ص 133.

(8) ينظر: المزهر في علوم اللغة و أنواعها،1/ 348-349 .

(9) ينظر: المصدر السابق 1/ 349-350 .

(*) اسم عَلَم على امرأة. ينظر: القاموس المحيط، 352/1، مادة(المهد).

(*) أله: تحيّر، لأنّ العقول تأله في عظمته، أو من أله إلى كذا: لجأ إليه.ينظر: القامـوس المحيط، 282/4، مادة(أله).

(*) لاه الله الخلق: خلقهم.ليقال: لاه يليه ليْهاً: ستر، وجوّز سيبويه اشتقاق لفظ الجلالة منها. ينظر: نفسه، 294/4، مادة(له).

(10) تاريخ اللغات السامية ،ص14-15.

(11) نفسه، ص 15.

(12) الآية 31 من سورة البقرة.

(*)اسم الذات:وهو الاسم الذي يدلّ على ذات تُدرَكُ بالحواسّ غالباً وينقسم قسمين: الاسم العَلَم: وهو اللفظ الدالّ على تعيين مسمّاه تعييناً مطلقاً ويكون للأشخاص والبقاع نحو: محمّد وعرفات. والأسماء الأعلام أكثرها منقولٌ من أسماء جامدة أو صفات كفضلاًو من أفعال كيزيدُ. أو من جملة كفتح الله وأقلّها مرتجلٌ وُضع علماً في الأصل، ولم يستعمل في غير العَلمية نحو: حَمْدانُ وعِمْرانُ. وقد يكون الاسم العلم دالاً على جنس معيّن نحو: فرعَون علَماً على كلّ مَلِك من مُلوك الأقباط.أمّا اسم الجنس، فهو اللفظ الدالّ على فرد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية المجرّدة، أي: يدلّ على شيء محسوس لا يختصّ بواحد دون آخر من أفراد جنسه ويكون في الإنسان، رَجُلٌ وامرأةٌ و طفْلاً و في الحيوان كفرس و نمرٌ و عصفورٌ أوفي النّبات كتفاحٌ و وردٌ أو في الجماد كأرضٌ وهواءٌ و ماءٌ. ينظر: تصريف الأسماء والأفعال،ص 131-132.

(13) الدراسات العربية في ألمانيا، تطورها التاريخي ووضعها الحالي، ص7.

(14) جهود المستشرقين في التراث العربي بين التحقيق والترجمة،ص 7-19.